تحليل تأثير جودة الحوكمة والحرية السياسية على الإنفاق الاجتماعي وتخفيف الفقر: دراسة حالة الدول النامية

أ.م.د/ أحمد فتحى خليل الخضراوي

أستاذ مساعد

كلية التجارة، جامعة دمياط

afkhadrawi@gmail.com

مجلة الدراسات التجارية المعاصرة

كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ
المجلد (١٠) - العدد (١٨) - الجزء الرابع
يوليو ٢٠٢٤م

رابط المجلة : https://csj.journals.ekb.eg

ملخص الدراسة

تمثل هذه الدراسة امتداداً للدراسات التجريبية التي تستهدف دراسة العلاقة بين الإنفاق الاجتماعي والفقر من خلال اختبار افتراضية أن جودة الحوكمة والحرية السياسية يحددان مدى فعالية الإنفاق الاجتماعي في الدول النامية؛ حيث تساعد النتائج المستقاة من هذه الدراسة في شرح النتائج التي تم توثيقها في الدراسات السابقة، والتي تفتقر إلى أدلة واضحة على أن الإنفاق الاجتماعي الأعلى، خاصة على التعليم والصحة، يترجم إلى تخفيض حدة الفقر في الدول النامية.

باستخدام بيانات مقطعية غير متوازنة تشمل عينة كبيرة من الدول النامية (٨٥ دولة) خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠٢٢، أظهرت النتائج أنه بغض النظر عن المؤشر أو مستوى الفقر المستخدم فإن تأثير الإنفاق العام على الفقر ينخفض بشكل ملحوظ في الدول التي تعاني من تراجع مؤشرات الحوكمة، وتلك التي تتمتع بحريات سياسية منخفضة نسبياً. هذه النتيجة ثابتة بغض النظر عن المؤشر ومستوى الفقر المستخدم. تقدم هذه النتيجة دليلاً هاماً على أن تحسين فعالية الإنفاق الاجتماعي من خلال تحسين الحوكمة وحرية العمل السياسي هو أمر مهم بنفس القدر الذي تمثله زيادة حجم هذا الإنفاق ضمن استراتيجيات التخفيف من الفقر المتبناة في هذه الدول. كما كشف التحليل التجريبي أيضاً عن نتائج جديدة حول العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي من الممكن أن تؤثر على الفقر في الدول النامية.

الكلمات الافتتاحية: الفقر، الحوكمة، الإنفاق الاجتماعي، الحرية السياسية

مقدمة

يحتل تحليل الفقر موقعاً حيوياً في سياق الدراسات الاقتصادية كونه ظاهرة متعددة الأبعاد، فقد ساهمت عدة مجالات منها الاقتصاد الاجتماعي، والاقتصاد التنموي، والاقتصاد المؤسسي، والاقتصاد السياسي في تقديم تفسيرات للأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة. فعلى سبيل المثال، أبرزت دراسات الاقتصاد الاجتماعي دور السلوك الإنجابي في تشكيل الفقر في الدول المختلفة أثناء مراحل تطورها الاقتصادي وتغير هياكلها الديمغرافية وذلك من خلال تحليل قرارات الأفراد المتعلقة بتنظيم الأسرة وعدد الأطفال، وكيف يمكن لهذه القرارات أن تؤثر على مستوى الفقر في المجتمع. ومن ثم فإن هذا النهج البحثي يُظهر تركيبةً تفصيليةً للعلاقة المعقدة بين العوامل الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية، وكيف تتداخل هذه العوامل في تحديد معدلات الفقر Birdsall and Griffin (1988), Eastwood and Lipton (1999), Wietzke (2020).

في أدبيات الاقتصاد التنموي، أصبح مفهوم "السياسات الموجهة للفقراء" مفهوماً متداولاً على نطاق واسع للإشارة إلى السياسات التي تستهدف الفقراء بشكل مباشر للتقليل من حدة الفقر. حيث تُسلط الأدبيات المعنية الضوء على آثار بعض التدخلات المباشرة لمكافحة الفقر، بما في ذلك التدابير المرتبطة ببرامج الدعم النقدي، وبرامج التشغيل والتدريب المهني، وتعزيز الفرص الاقتصادية من خلال تشجيع إنشاء المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر في المناطق الفقيرة، وتوفير خدمات الرعاية الصحية، وتوفير فرص التعليم للفقراء لزيادة فرصهم في الحصول على وظائف أفضل وزيادة دخلهم. في هذا الإطار، تركز هذه الدراسة على تأثير الإنفاق الاجتماعي الحكومي على الفقر في الدول النامية وتقييم فعاليته في

ضوء جودة الحوكمة ووضع الحريات السياسية وإلى تقديم نتائج تساهم في توجيه السياسات العامة نحو تحقيق أفضل النتائج في مجال مكافحة الفقر في هذه الدول.

من الناحية النظرية، تؤكد الدراسات المعنية بأن تحسين الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، وخاصةً في مجالي التعليم والصحة هو أحد الوسائل الفعالة للتخفيف من حدة الفقر. فعلى المستوى الاقتصادي الجزئي، أظهرت الدراسات أن توفير فرص التعليم والرعاية الصحية يمكن أن يُزيد من رأس مال البشري للأفراد الذين ينتمون إلى الفئات الاجتماعية الفقيرة والذي بدوره سيؤدي إلى زيادة إنتاجيتهم وبالتالي إلى زيادة مستويات دخلهم Becker (1964); Mincer (1974). في سياق الاقتصاد الكلي، أظهرت نماذج النمو البيني والأجيال المتداخلة كيف يمكن لتراكم رأس المال البشري أن يؤثر على مسار النمو الاقتصادي طويل الأجل وعلى التفاوت في الدخل وأنماط الفقر في مختلف الدول؛ وبالتالي، يمكن القول إن تخفيف الفقر، وبشكل خاص القضاء على الفقر المدقع، يعتبر هدفاً أساسياً من الناحية الاقتصادية في الدول النامية، بما في ذلك إفريقيا. ذلك لأن هذا التحسين في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفقراء يمكن أن يسهم بشكل كبير في تعزيز جودة المعيشة وتحقيق مستهدفات التنمية المستدامة في هذه الدول.

وعلى الرغم من أن زيادة حجم الإنفاق على الخدمات الاجتماعية العامة يمكن أن يعزز من التأثيرات الإيجابية لهذه الخدمات على التخفيف من حدة الفقر، إلا أن هناك استنتاجات سابقة تشير إلى أن الفقراء يواجهون صعوبة في الوصول إلى خدمات التعليم والصحة بشكل متساوٍ مقارنة بالأفراد ذوي الدخل الأعلى؛ هذا الوضع يزداد تأزماً في المناطق الريفية حيث يكون الوصول إلى الموارد محدوداً؛ واستناداً إلى الدراسات السابقة، يمكن أن يؤدي هذا الوضع إلى تقليل مستوى استخدام الموارد من قبل الفقراء في مجالات التعليم والصحة ممّا يؤثر سلباً على النتائج الصحية والتعليمية لهؤلاء الأفراد وبالتالي، يمكن أن يساهم هذا التفاوت في الوصول إلى الخدمات الاجتماعية إلى تفاقم مشكلة الفقر؛ وعليه فإن تحسين توجيه وفعالية الإنفاق الاجتماعي يعد أمراً بالغ الأهمية للتخفيف من حدة الفقر بنفس درجة أهمية زيادة حجم هذا الإنفاق، خصوصاً في الدول النامية ذات الموارد العامة المحدودة.

في سياق الدراسات التجريبية، أُجريت العديد من الدراسات لفحص الكيفية التي تختلف بها مستويات الفقر بين الدول كنتيجة للاختلاف في مستوى الإنفاق الاجتماعي. ومع ذلك، فإن القليل من هذه الدراسات تمحور حول تقييم فعالية الإنفاق الاجتماعي من جهة، والآليات الدقيقة التي يؤثر بها هذا الإنفاق على معدلات الفقر من جهة أخرى؛ في هذا الإطار، فإن الدراسة الحالية تستهدف سد الثغرة القائمة في الدراسات البحثية المعنية في هذا المجال من خلال تقييم تأثير الإنفاق الاجتماعي على مؤشرات الفقر عند مستويات مختلفة من الجودة المؤسسية والحرية السياسية.

في ضوء ما سبق، سيتم تقسيم الدراسة إلى أربعة أقسام رئيسية بخلاف المقدمة، حيث يتناول القسم الأول مراجعة للأدبيات التي تستكشف مختلف جوانب العلاقة بين الإنفاق الاجتماعي والفقر والبيئات المؤسسية والسياسية، أمّا القسم الثاني، فيختص بالتحليل التجريبي، ويتناول النموذج الاقتصادي، ووصف للبيانات والإحصائيات المتعلقة بالمتغيرات المستخدمة، وأخيراً تحليل لنتائج التقدير الأولية.

القسم الثالث يُعنى بإعادة تقدير النموذج باستخدام طريقة العزوم المعممة System GMM للتغلب على مشكلة التجانس الداخلي للمتغيرات. وأخيراً ملخص لنتائج الدراسة والتوصيات في القسم الرابع.

١. الدراسات السابقة

يمكن تصنيف الدور الذي تلعبه البيئات المؤسسية والسياسية في التأثير على الإنفاق الاجتماعي استناداً إلى الدراسات الأكاديمية الواسعة التي تم تطويرها على مر العقود الماضية إلى ثلاث مجموعات. المجموعة الأولى وتضم مجموعة الدراسات التي اهتمت بدراسة العلاقة الوثيقة بين الإنفاق الاجتماعي الحكومي والفقر مستبعدةً الأبعاد المؤسسية والسياسية. أما المجموعة الثانية فقد ركزت على الدور الذي يمكن أن تلعبه جودة المؤسسات في تفسير فعالية الإنفاق الاجتماعي في تحقيق نتائج محددة مثل تحسين الخدمات التعليمية والصحية، دون التركيز على التخفيف من حدة الفقر. أخيراً، المجموعة الثالثة من الدراسات التي اهتمت بدراسة التأثير المباشر للعوامل المؤسسية والسياسية على مؤشرات الفقر بغض النظر عن الطريقة التي تؤثر بها هذه العوامل على قياسات الفقر.

من الناحية النظرية، يمكن لسياسات الإنفاق الاجتماعي تقليل الفقر مباشرة عن طريق زيادة الدخل الحقيقي الممّكن التصرف فيه للأسر الفقيرة من خلال أنظمة الضرائب والتحويلات؛ أو بطريقة غير مباشره من خلال الاستثمار في نظامي التعليم والصحة واللذين يمكن أن يكون لهما دوراً حاسماً في الحد من الفقر من خلال تعزيز الإمكانيات البشرية للفقراء وزيادة قدراتهم الإنتاجية وزيادة دخولهم.

في هذا السياق، اهتمت المجموعة الأولى من الدراسات بفحص العلاقة المباشرة بين الإنفاق الاجتماعي والفقر. وعلى عكس ما يُعتقد نظرياً بأن الإنفاق الاجتماعي الحكومي يتمتع بخاصية "صديقة للفقراء"، إلا أن الدراسات التجريبية أفضت إلى نتائج متباينة. حيث أظهرت الدراسات التي أُجريت على الدول المتقدمة ميلاً نحو تأكيد العلاقة الإيجابية بين الإنفاق الاجتماعي وتقليل الفقر؛ في حين أظهرت الدراسات التي أجريت على الدول النامية نتائج متباينة بخصوص فعالية الإنفاق الاجتماعي الحكومي في التخفيف من حدة الفقر.

في إطار ما سبق يمكن الاستشهاد بالأمثلة التالية من الدراسات التي وجدت تأثيراً إيجابياً للإنفاق الاجتماعي على تقليل الفقر باستخدام بيانات للدول النامية، فباستخدام بيانات لـ ٥٥ دولة نامية خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٠ أظهرت دراسة Fiseha and Nino-Zarazua (2017) أن الإنفاق الحكومي على التعليم والرعاية الصحية يحسن بشكل كبير من الرفاه في هذه الدول، حيث تم قياس ذلك باستخدام مؤشر التنمية البشرية، ومؤشر التنمية البشرية المعدل للتفاوت، ومعدلات وفيات الأطفال. دراسة أخرى ممّاثلة أجراها Gupta et al. (2002) على بيانات ٥٠ دولة من الدول النامية أظهرت أن زيادة الإنفاق على التعليم والرعاية الصحية ارتبطت بتحسين الوصول إلى المدارس والتحصيل الدراسي، وأيضًا بتقليل معدلات وفيات الرضع والأطفال. بالمثل، وجدت Nora (2013) في دراستها التي أجريت على عينة من الدول اللاتينية، أن الإنفاق العام على التعليم والصحة كان له تأثير أكبر على الحد من التفاوت والفقر بالمقارنة بالتحويلات النقدية.

على النقيض من الأمثلة سالفة الذكر، فقد استهدفت دراسة Anderson et al. (2018) اختبار هذه العلاقة لتسعة عشر دولة من الدول منخفضة ومتوسطة الدخل، حيث توصلت الدراسة إلى وجود أدلة

واضحة إلى عدم فعالية استهداف الأسر الفقيرة في الدول محل الدراسة، فقد أكدت النتائج إلى أن الإنفاق الحكومي الأعلى، وتحديداً على التعليم والصحة، لم يكن له أثر معنوي في خفض معدلات الفقر في هذه الدول. في إطار ممّاثل، وجد Gupta and Verhoeven (2001) أن الإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم لم يكن له أثر في رفع المستوى الصحي والتعليمي في دول إفريقيا جنوب الصحراء بالمقارنة مع دول آسيا. كما وجدت دراسة أخرى أجراها Gupta et al. (2003) إلى أن الوضع الصحي للفقراء في الدول ذات الدخل المنخفض أسوء بكثير من وضع غير الفقراء، وأن الإنفاق العام على الرعاية الصحية له الأهمية الأكبر بالنسبة لهم. دراسات أخرى مثل Castro-Leal et al. (1999), Demery (2000), Coady et al. (2006), and Davoodi et al. (2010) هي أمثلة أخرى من الدراسات التي أبرزت عدم فعالية الإنفاق الاجتماعي الحكومي في التخفيف من حدة الفقر.

بالنظر إلى المجموعة الثانية من الدراسات والتي ركزت على دور العوامل المؤسسية في التأثير على فعالية تقديم الخدمات الصحية والتعليم، وليس على الفقر بشكل مباشر. يتضح تركز هذه الدراسات على مؤشرات الحوكمة، وخاصة البيروقراطية والفساد، لإثبات أن جودة الهيئات المؤسسية لها دور هام في رفع كفاءة الإنفاق الاجتماعي في تقديم خدمات تعليمية صحية وتعليمية جيدة. ما يميز هذه المجموعة من الدراسات قلة عدد الدراسات التي تغطي هذا الجانب، خصوصاً تلك التي أُجريت في الدول النامية، فضلاً عن العدد القليل من المؤشرات المستخدمة للبيئة المؤسسية، وغياب العوامل السياسية عن التحليل. فعلى سبيل المثال، قدمت دراسة Gupta et al. (2000) دليلاً على أن الحد من الفساد يؤدي إلى مكاسب اجتماعية كبيرة تُقاس من خلال انخفاض معدلات وفيات الأطفال والرضع ونسبة الأطفال الذين يولدون بأوزان منخفضة، ومعدلات التسرب المدرسي في المدارس الابتدائية. بالمثل، أظهرت دراسة Rajkumar and Swaroop (2008) كيف يتغير الرابط بين أداء التعليم والصحة من جهة، والإنفاق العام على هذه الخدمات من جهة أخرى بناءً على جودة الحكم والذي يُقاس من خلال مؤشرات الفساد والبيروقراطية.

المجموعة الثالثة من الدراسات اهتمت بتقييم تأثير البيئة المؤسسية والسياسية على الفقر. فقد أظهرت هذه الدراسات كيف أن للعوامل المؤسسية والسياسية دوراً هاماً في شرح الاختلافات في النمو الاقتصادي بين الدول، حيث تزايد تركيز هذه المجموعة من الدراسات على دراسة تأثير حقوق الملكية وحوكمة القطاع العام وقواعد سوق العمل والديمقراطية، بالإضافة إلى المقاييس الأخرى للبيئة المؤسسية والسياسية. على سبيل المثال، أظهرت دراسات كل من Tebaldi and Mohan (2010), Rizk & Ben Slimane (2018) أن الحكم الرشيد - كما يُقاس من خلال مؤشرات الحوكمة المقدمة من قبل Kaufmann et al. (1999) يعزز النمو الاقتصادي ويقلل من التفاوت في توزيع الدخل وبالتالي يقلل من الفقر في الدول النامية والمتقدمة على السواء. تتشابه هذه النتائج مع دراسة Gupta et al. (1998) والتي أكدت على أن الفساد العالي والمتصاعد يزيد من حدة التفاوت في توزيع الدخل والفقر. في المقابل، توصلت دراسة Kwon and Kim (2014) إلى أن الأدلة التجريبية لا تُدعم فرضية أن الحكم الرشيد يؤدي إلى تقليل الفقر. فالحكم الرشيد يخفف فقط من حدة الفقر في الدول ذات الدخل المتوسط وليس في الدول الأقل نمواً. بالإضافة إلى ما سبق، أكدت دراسة Hasan et al. (2006) أن الالتزام بسيادة القانون والسياسات التي تسهل من إنشاء مشروعات جديدة (من خلال لوائح وآليات أقل بيروقراطية)

أكثر أهمية للنمو وتقليل معدلات الفقر من طبيعة النظام السياسي في الدولة. من ناحية أخرى، استهدفت دراسة Vollmer and Ziegler (2009) اختبار الفرضية القائلة بأن أداء الديمقراطيات مقارنة بالأنظمة الاستبدادية أفضل فيما يتعلق بتوفير المنافع العامة، حيث تميل الديمقراطيات إلى الاهتمام بالمشاكل المرتبطة بإعادة التوزيع لصاح الفئات الأكثر احتياجاً، وهو ما يعني بشكل أخر الاهتمام بجوانب التنمية البشرية والتقليل من حدة الفقر بالمقارنة بالأنظمة الاستبدادية. وقد أكدت نتائج الدراسة إلى أن العيش في نظام ديمقراطي يؤثر إيجابيًا على التنمية البشرية، والتي تقاس بمتوسط العمر المتوقع ومعدلات الأمية. كما توصلت الدراسة أيضاً إلى أن الديمقراطية تؤدي إلى مزيد من التوزيع لصالح توفير الرعاية الصحية في المجتمعات الأكثر احتياجاً. تتوافق هذه النتيجة مع النتائج التي توصلت إليها دراسات أخرى سابقة مثل Isham et al. (1997), Pritchett and Kaufmann (1998) والتي أكدت أن الحريات المدنية هي عامل حاسم في توجيه تخصيص الإنفاق العام وأداء المشاريع الاستثمارية الممولة من القطاع العام. كما تتوافق هذه النتيجة أيضًا مع النتائج التي وجدتها دراسات أخرى مثل Lee Huber et al. (2008), (2005)، واللذين قدما دلائل على أن الديمقراطيات تكون أكثر استجابة وفعالية في توجيه موارد الدولة نحو تقليل عدم المساواة في الدخل. بالإضافة إلى ما سبق، فقد أظهرت دراسة Wietzke (2019) علاقة قوية بين الفقر والديمقراطية، ممّا يعني أن تقليل الفقر يمكن أن يزيد من فرص نجاح التحول الديموقراطي في العالم النامي.

بشكل عام، فإن المجموعات الثلاثة من الأدبيات سالفة الذكر تعكس تجميعاً لأجزاء تُكون في مجملها صورة كاملة. ففي الواقع هناك ترابطاً بين كل من الإنفاق الاجتماعي، والبيئات المؤسسية ،والسياسية والفقر. وفي هذا الإطار، فإن الدراسة الحالية تستهدف سد الثغرة القائمة في الدراسات البحثية المعنية في هذا المجال من خلال تقييم تأثير الإنفاق الاجتماعي على مؤشرات الفقر عند مستويات مختلفة من الجودة المؤسسية والحرية السياسية، وذلك من خلال اختبار الفرضية التي تشير إلى أن الجودة المؤسسية، والتي يُعبَر عنها من خلال مؤشر الحوكمة Governance index، تؤثر على معدلات الفقر من خلال تأثيرها على فعالية الإنفاق الاجتماعي، وتحديداً في قطاعي التعليم والصحة. كما تستهدف الدراسة أيضاً اختبار الافتراض بأن درجة الحرية السياسية لها تأثير هام على التخفيف من حدة الفقر من خلال تأثيرها على فعالية الإنفاق الاجتماعي؛ وعلى الرغم من أن هذا الافتراض يبدو أمراً واضحاً ونتيجة شبه مسلمة، إلا أنه لم يتم إجراء أي عمل بحثي جاد لاختباره. ومن ثم فإن الدراسة الحالية تستهدف معالجة هذه الفجوة في الدراسات البحثية التجريبية. علاوة على ذلك، في حين أن الدراسات الحالية في هذا المجال تركز في الأساس على الدول المتقدمة، فإن ما يتوافر لدينا يعد قليلاً فيما يتعلق بالدور الذي تلعبه البيئات المؤسسية والسياسية في تفسير مدى فعالية الإنفاق الاجتماعي في التخفيف من حدة الفقر في الدول النامية، حيث يكون الفقر أكثر حدة؛ أخذين في الاعتبار مقاييس ومستويات الفقر المختلفة، وهي الفقر المنخفض والمتوسط والشديد.

٢. التحليل الاقتصادي:

يتمحور الهدف الرئيسي في هذه الدراسة إلى إظهار الكيفية التي تتأثر بها مؤشرات الفقر بالإنفاق الاجتماعي العام، وكيف يتفاعل هذا الإنفاق مع البيئات المؤسسية والسياسية. يتم ذلك من خلال التحكم في

العوامل الاقتصادية الأخرى التي تؤثر في الفقر والتي ركزت الدراسات السابقة عليها. بناءً على هذه الاعتبارات، يمكن صياغة المعادلتين الاقتصاديتين التاليتين[1]:

$$ln\,(Pov)_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 ln\,(GDP\ per\ capita)_{it} + \alpha_2 ln\,(Social)_{it} + \alpha_3 ln\,(Gov.index)_{it} + \alpha_4 ln\,(Gov.index)_{it} * ln\,(Social\,)_{it} + \upsilon X_{it} + \eta U_i + \mu_t + e_{it} \quad (I)$$

$$ln\,(Pov)_{it} = \beta_0 + \beta_1 ln\,(GDP\ per\ capita)_{it} + \beta_2 ln\,(Social)_{it} + \beta_3 ln\,(PF)_{it} + \beta_4 ln\,(PF)_{it} * ln\,(Social\,)_{it} + \pi X_{it} + \varphi U_i + \lambda_t + \varepsilon_{it} \quad (II)$$

حيث تشير i و t إلى الدولة والزمن على التوالي؛ ويمكن تحديد المتغيرات في المعادلتين السابقتين على النحو التالي:

- ***Pov*** : يشير إلى مؤشرات الفقر. وسوف نستخدم اثنين من المؤشرات المتاحة في مجموعة بيانات البنك الدولي الأول "معدل نسبة الفقر" والذي يُعرف على أنه النسبة المئوية من السكان الذين يعيشون بأقل من مستوى معين من الدخل اليومي (٦,٨٥ دولار في الشريحة العليا من الدول متوسطة الدخل، ٣,٦٥ دولار في الشريحة الدنيا من الدول متوسطة الدخل، و٢,١٥ دولار باعتباره خط الفقر العالمي وذلك بالأسعار العالمية لعام ٢٠١٧)؛ الثاني "فجوة الفقر" والتي تُعرف على أنها النقص المتوسط في الدخل عن تلك الحدود اليومية للدخل. وبينما يَعتد المؤشر الأول بعدد الأفراد الذين يقعون أدنى خط الفقر، فإن المؤشر الثاني يقيس عمق (شدّة) الفقر من خلال النظر في مدى انحراف الفقراء، في المتوسط، عن خط الفقر. بالإضافة إلى ذلك، تشير الحدود اليومية الثلاثة سالفة الذكر، إلى مستويات مختلفة من الفقر: المنخفض، والمتوسط، والشديد على التوالي.
- ***Per capita GDP***: يمثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٥.
- ***Social*** : يشير إلى الإنفاق الاجتماعي العام على التعليم والصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- ***Gov. index*** : يمثل مؤشر الحوكمة كمؤشر بديل لجودة المؤسسات. وقد تم حساب هذا المؤشر كمتوسط لستة مؤشرات فرعية في قاعدة بيانات مؤشرات الحوكمة العالمية - (WGI) الذي قدمه أصلاً Kaufmann et al. (1999). ويتضمن هذا المؤشر مجموعة المؤشرات التالية: الصوت والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، الجودة التنظيمية، فعالية الحكم، سيادة القانون، ومكافحة الفساد. ويُقاس المؤشر على مقياس يتراوح من -٢,٥ إلى ٢,٥، حيث تشير القيم العالية إلى وجود مؤسسات فعالة.

[1] تم اختيارعدم دمج المتغيرين اللذين يعكسان البعدين المؤسسي والسياسي في معادلة واحدة، نظراً للارتباط القوي الذي قد يكون موجوداً بينهما. فعلى سبيل المثال، أكد Acemoglu et al. (2008) على أن المؤسسات الاقتصادية هي نتاج الاختيارات الجماعية للمجتمع، والتي تنتج عن العملية السياسية وتوزيع السلطة السياسية. ومن الناحية الاقتصادية القياسية، فإن هذا الارتباط القوي (multicollinearity) يهدد بتحيز التقديرات.

- ***PF*** : يعبر عن حالة الحرية السياسية المقدمة من Freedom House (2020)، والتي تشير إلى مدى حرية الدول سياسيًا وفقًا لـ "الحقوق السياسية" و "الحريات المدنية". تصنف الدول بناءً على ما إذا كانت "غير حرة"، "جزئياً حرة"، أم "حرة تماماً". حيث يتم استخدام القيم ٠، ١، و٢ للإشارة إلى هذه الحالات الثلاث للدول على التوالي.
- يُلاحظ أن المتغيران *Gov.index* وPF يُدرجان في النماذج كمتغيرات مستقلة ويتفاعلان مع *Social* لاستشراف التأثيرات المباشرة وغير المباشرة التي يمكن أن تكون للمتغيرات المؤسسية والسياسية على مؤشرات الفقر.
- ***X*** : هو متجه يحتوي على متغيرات تحكم اقتصادية واجتماعية، والتي يُتوقع أن تؤثر أيضاً في الفقر. حيث تشمل المتغيرات الاقتصادية كلاً من نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي (*FDI/GDP*)، الائتمان المحلي الذي تُقدمه البنوك للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (*CREDIT/GDP*)، ونسبة خدمات الدين العام الخارجي إلى الصادرات (*DEBT SER./EXPORT*)، ومعدل التضخم (*INF*)، والإيرادات من الموارد الطبيعية (الغاز والنفط) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (*RENT*). يُلاحظ أن الدراسات السابقة لم تول اهتماماً كبيراً لتقدير تأثيرات التضخم وإيرادات الموارد الطبيعية، ولهذا السبب تم تضمين هذين المتغيرين في قائمة المتغيرات المتوقعة في تحليل الفقر. البعد الاجتماعي يتضمن متغيرين وهما معدل البطالة (*UNEMP*)، ومعدل النمو السكاني *(POP)*.
- ***U*** : هو متجه افتراضي للمناطق محل الدراسة (Middle East & North Africa, East & South Asia, Latin Am.).
- (μ_i , λ_i) ، $(e_{it} , \varepsilon_{it})$، يشيران إلي تأثيرات الخصائص أو السمات الفرية (غير المشاهدة) لكل دولة، وعناصر الخطأ العشوائي على التوالي.

بالنسبة لطبيعة تأثير المتغيرات التفسيرية المدرجة بالنموذج، فإنه يُفترض وجود علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي للفرد والفقر؛ ويُتوقع أن تتحقق هذه العلاقة في الدول الأغنى التي تتوافر لديها الأمكانات المادية والاقتصادية والسياسية والمؤسسية التي تمكنها من التأثير على الفقر. بالإضافة إلى ذلك، يُفترض أن للمتغير *Social* علاقة عكسية مع الفقر، وذلك بغض النظر عن المؤشر ومستوى الفقر المستخدمين في التحليل.

فيما يتعلق بالتأثيرات المباشرة للمتغيرات المؤسسية والسياسية *Gov.Index* و*PF*، فإن النتائج المتوقعة تعتمد على ما إذا كانت عينة الدول محل الدراسة تتمتع (في المتوسط) بمستويات عالية أو منخفضة من الحوكمة والحريات السياسية. في هذا الإطار من الممكن التوقع بشكل مسبق أن يكون الارتباط بين هذين المتغيرين والفقر إيجابياً نظراً للمستويات المنخفضة للحوكمة والحرية السياسية في الدول النامية. في الوقت نفسه يجب أن يكون لمتغيري التفاعل إشارات سالبة، وهو ما قد يشكل دليلاً على أن فعالية الإنفاق الاجتماعي في التخفيف من الفقر أعلى في الدول التي تتمتع بحوكمة أفضل ونظام سياسي أكثر حرية.

بالنسبة لتأثيرات متغيرات التحكم الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، فمن المتوقع أن ينخفض الفقر مع زيادة الائتمان المحلي *CREDIT/GDP*، والاستثمار الأجنبي المباشر *FDI/GDP*، لأن هذه

المتغيرات قد تخفف نظرياً من القيود المالية التي تواجه الفقراء وتُزيد من فرصهم في توسيع أنشطتهم التجارية والاستثمارية وتمكنهم من التغلب على الصدمات المالية بما يحسن من نوعية حياتهم بشكل عام Hossain et al. (2021), Naceur and Zhang (2016), Zhuang et al. (2009), and Beck et al. (2004). على العكس من ذلك، فمن المتوقع أن يزداد الفقر مع ارتفاع معدل التضخم *INF*، ومدفوعات خدمة الدين إلى الصادرات *DEBT SER./EXPORT*، حيث تؤدي معدلات التضخم العالية إلى زيادة حدة الفقر، بشكل رئيسي من خلال خفض الدخول الحقيقية Talukdar (2012), Cardoso (1992), Easterly and Stanley (2001). بالمثل، يمكن أن تُزيد نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات من تفاقم عدم المساواة والفقر من خلال تأثيرها السلبي على الإنفاق على الاستثمارات العامة وتقديم الخدمات الأساسية من جهة، ومن خلال تأثيرها السلبي على النمو الاقتصادي حين تتزايد حالة الايقين لدى المستثمرين من الإجراءات التي قد تتخذها الحكومة للوفاء بالتزاماتها، حيث تتزايد التوقعات بلجوء الحكومة إلى تمويل التزاماتها باتخاذ تدابير تشويهية. بالإضافة إلى ما سبق، تؤكد نتائج العديد من الدراسات Griffin (1988), Eastwood and Lipton (1999), and Wietzke (2020) إلى أن النمو السكاني *POP* غالباً ما يمارِس تأثيراً تضخمياً على الفقر، وعلى الرغم من ذلك فإن النمو السكاني لن يكون مشكلة في ذاته إذا ما اقترن بنمو اقتصادي مواكب. كما يتوقع أن يكون لمتغير البطالة *UNEMP* أثراً إيجابياً مع جميع أنواع الفقر. فيما يتعلق بمتغير الإيرادات من الموارد الطبيعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي *RENT* فإن نتائج الدراسات المعنية لم تتوصل إلى نتائج قاطعة فيما يتعلق بتأثير هذا المتغير على الفقر، حيث توصلت بعض الدراسات إلى أن ارتفاع عائدات الموارد الطبيعة (النفط والغاز) له أثاراً طردية؛ حيث تؤدي وفرة الإيرادات من هذه المصادر إلى زيادة عدم الكفاءة، خصوصاً مع ميل الحكومات في العادة إلى عدم الاستثمار في التعليم أو في إنشاء مصادر مستدامة للنمو بما يؤدي إلى زيادة حدة الفقر Keller (2019), Gylfason, (2001), Stijns, (2006), Korzeniewicz and Moran (2005), Ross (2006), Neary and Van Wijnbergen (1986), and Sachs and Warner (2001). في المقابل تؤكد دراسات أخرى على وجود علاقة عكسية بين وفرة الإيرادات من المصادر الطبيعية والتخفيف من عدم المساواة Ali and Sami (2016); Ncube et al. (2013).

٢ ـ ١ البيانات والإحصاءات الوصفية:

يعتمد التحليل الاقتصادي في هذه الدراسة على مجموعة بيانات سنوية غير متوازنة تضم عينة كبيرة من الدول النامية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وإفريقيا، ودول جنوب وشرق آسيا، وأمريكا اللاتينية، وذلك خلال الفترة ١٩٨٠ إلى ٢٠٢٢. يوضح الجدول (أ١) في الملحق (١) قائمة الدول محل الدراسة حسب المنطقة الجغرافية، بينما يقدم الجدول (أ٢) بالملحق (١) وصفاً للمتغيرات المستخدمة في الدراسة ومصادر البيانات. الجدول (١) أدناه يقدم ملخصاً لبعض الإحصائيات الهامة ذات صلة.

الجدول (١): احصائيات ملخصة لمؤشرات الفقر والمتغيرات الاجتماعية والمؤسسية والسياسية (البيانات من ٨٥ دولة خلال الفترة ١٩٨٠ – ٢٠٢٢)

Variable	*Mean*	*Std. Dev*	*MIN*	*MAX*
Pov. H. 6.85	51.54	83.56	29	661.43
Pov. H. 3.65	31.47	64.14	12	493.08
Pov. H. 2.15	16.97	47.11	2	319.9
Pov. G.6.85	57.08	52.61	13.02	400.7
Pov. G.3.65	29.16	35.24	3	243.2
Pov. G. 2.15	13.74	21.74	0	139.2
per capita GDP	3014.13	3543.60	165.93	33644.65
SOCIAL	3.27	3.57	0	44.33
FDI/GDP	2.50	4.96	-28.62	103.33
CREDIT/GDP	23.79	29.67	0	185.36
DEBT SER./EXPORT	8.95	14.54	0	299.31
INF	31.21	516.10	-16.85	23773.13
RENT	7.35	9.12	0	70.36
UNEMP	3.42	6.08	0.04	37.94
POP	2.08	1.234	-16.88	16.62
Gov. Index	-0.466	0.013	-2.01	1.299
PF	0.97	0.75	0	2

في الجدول (١)، تعكس المقاييس الثلاثة الأولى مؤشر "معدل نسبة الفقر" والذي يعبر عن النسبة المئوية من السكان اللذين يعيشون على دخل يومي قدره ٦,٨٥ دولار، ٣,٦٥ دولار، و٢,١٥دولار على التوالي، بينما تشير المقاييس الثلاثة التالية إلى مؤشر "فجوة الفقر" عند الحدود الدخلية الثلاثة سالفة الذكر؛ وتوضح نتائج المقاييس الثلاثة الاولي إلى أن ٥١,٥% في المتوسط من السكان من العينة محل الدراسة خلال الفترة المعنية يعتبرون فقراء بناءً على حد دخل يومي قدره ٦,٨٥ دولار؛ وتنخفض هذه النسبة إلى ٣١,٤٧% و ١٦,٩٧% عند حدود الدخل ٣,٦٥ دولار و ٢,١٥ دولار على التوالي.

نتائج مماثلة يمكن التوصل إليها إذا ما تم استخدام مؤشر "فجوة الفقر"؛ حيث تشير النتائج إلى انخفاض حدة الفقر من ٥٧,١% إلى ٢٩,١٦% ثم إلى ١٣,٧٤% عند حدود الدخل سالفة الذكر على التوالي.

الشكل (١): تطور مؤشري الفقر حسب المنطقة الجغرافية

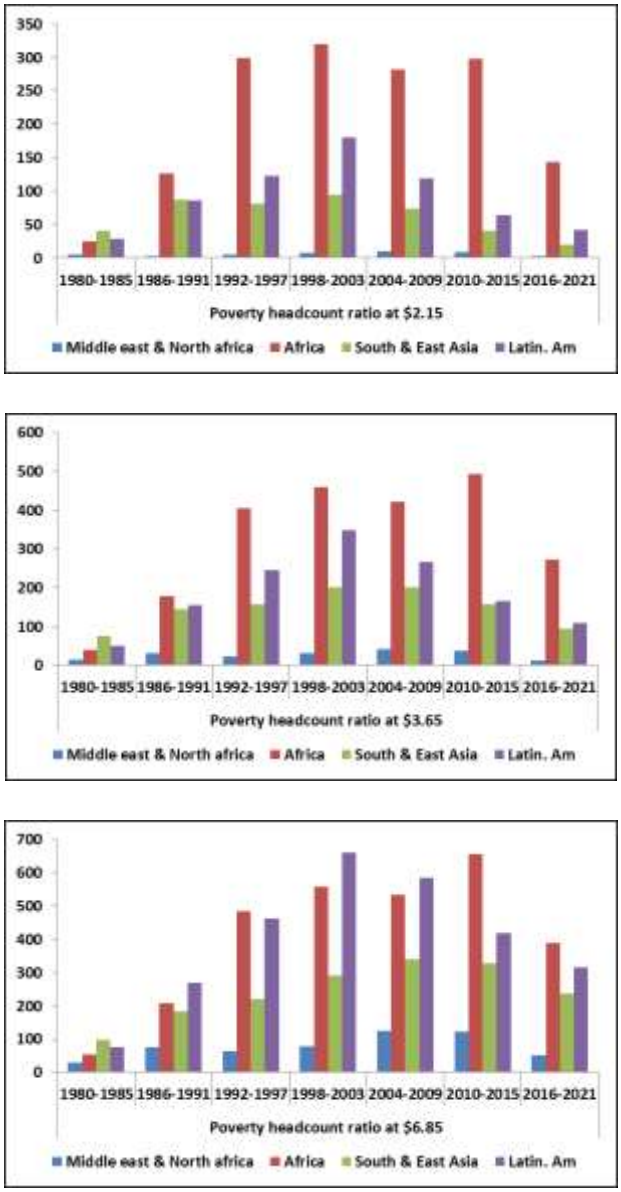

تابع الشكل (١): تطور مؤشري الفقر حسب المنطقة الجغرافية

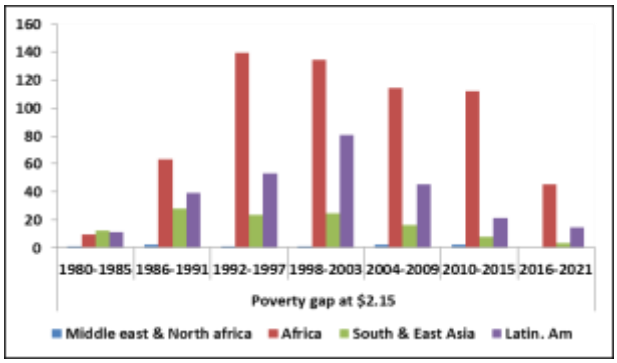

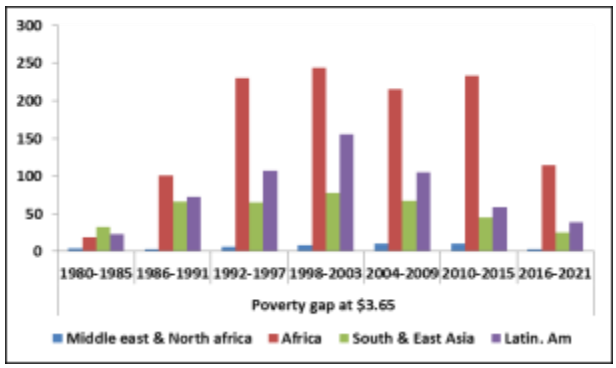

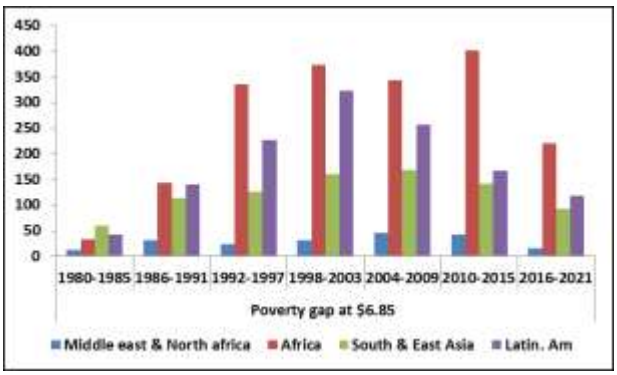

يصور الشكل (١) تطور مؤشري الفقر حسب المنطقة الجغرافية، حيث يتضح من الشكل ارتفاع حدة الفقر في أفريقيا مقارنة بالمناطق الأخرى محل الدراسة؛ حيث ارتفعت النسبة المئوية من السكان اللذين يعيشون عند مستوى دخل أقل من ٦,٨٥ دولار وكذلك فجوة الفقر في هذه المنطقة بشكل مطرد ووصلت ذروتها خال الفترة ٢٠١٦- ٢٠٢٢ بنسبة ٤٨%، ٤٩% على التوالي؛ كما يظل الفقر المدقع (من يعيشون عند مستوى دخل أقل من ٢,١٥ دولار) هو الأعلى في هذه المنطقة خلال الفترة محل الدراسة، حيث بلغت قيم هذين المؤشرين ٦٩%، ٦١% خلال نفس الفترة على التوالي. بينما تُظهر مؤشرات دول منطقتي جنوب وشرق آسيا، وأمريكا اللاتينية مؤشرات فقر أقل.

فيما يتعلق بالإنفاق الاجتماعي والمعبَر عنه بالإنفاق العام على التعليم والصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فإن النتائج المستقاة من الجدول (١) تشير إلى أن القيمة المتوسطة لهذا المتغير (٣,٣%) لإجمالي العينة محل الدراسة، مع قيمة انحراف معياري مرتفعة (٣,٦%). بالنسبة للمتغيرات السياسية والمؤسسية، فإن القيمة المتوسطة لمؤشر الحوكمة *Gov.index* سالبة بما يعني تقييماً سيئاً (-٠,٤٦٦) لكامل العينة خلال فترة الدراسة. بالإضافة إلى ذلك، فإن مؤشر الحرية السياسية *PF* يُظهر قيمة متوسطة أقل من الواحد الصحيح (٠,٩٧)، وهو ما يعادل تقريباً درجة الحرية الجزئية.

٢ – ٢ نتائج التقدير:

يوضح الجدولين ٢أ، ٢ب بالملحق (٢) نتائج التقدير الأولية للمعادلتين (١) و (٢)، وذلك لثلاثة مستويات من الفقر، وهي مستوى الفقر المنخفض (عند ٦,٨٥ دولار)، والفقر المتوسط (عند ٣,٦٥ دولار)، والفقر المدقع (عند ٢,١٥ دولار) وذلك لبحث ما إذا كان للمتغيرات التفسيرية نفس الأثر على المستويات الثلاث من الفقر باستخدام السلاسل الزمنية المقطعية، وقد تم تطبيق طريقة المربعات الصغرى المعممّة الممكنة(Feasible Generalized Least Squares (FGLS وذلك من أجل التعامل مع مشكلة الارتباط الذاتي Autocorrelation وعدم تجانس الخطأ العشوائي Heteroskedasticity.

توضح المواصفة (١) في كلا الجدولين، عند كل مستوى من مستويات الفقر، نتائج التقدير لنسخة مبسطة من المعادلتين (١) و (٢) لا تتضمن المتغيرات المؤسسية والسياسية. تظهر نتائج العمود الأول أن "معدل نسبة الفقر" أقل في الدول الأكثر ثراءً، بغض النظر عن مستوى الفقر؛ حيث تشير النتائج إلى أن مرونة الفقر بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي معنوية وان القيمة المقدرة لهذا المعامل هي 0.9- ,0.7- ,0.4- عند كل مستوى من مستويات الفقر على التوالي. تتفق هذه النتائج مع الإشارات التي تم توقعها في ضوء التحليل المتقدم وهو ما يتضح أيضاً إذا ما تم استخدام مؤشر "فجوة الفقر" كما هو موضح في الجدولين (٢أ و٢ب)، حيث كانت مرونات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الحالة كالتالي 1.2- ,0.7- ,0.6- لمستويات الفقر المنخفض، والمتوسط، والشديد على التوالي. وتؤكد هذه النتيجة أن زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يُعد أمراً هاماً في استراتيجية تحسين وضع الفقراء وتخفيض حدة الفقر.

تشير المواصفة (١) أيضاً إلى أن متغير الإنفاق الاجتماعي له أثر معنوي وذو إشارة سالبة عند كل مستوى من مستويات الفقر ولكلا المؤشرين؛ فزيادة بواحد في المئة في الإنفاق على التعليم والصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى تخفيض نسبة الفقر بنسبة 0.2 ,0.3 ,0.07 عند الحدود الدنيا للدخل ٦,٨٥ دولار، ٣,٦٥ دولار، ٢,١٥ دولار على التوالي. نتائج مماثلة تم التوصل إليها عند استخدام مؤشر فجوة الفقر، حيث ينخفض الفقر بنسبة 0.3 ,0.2 ,0.3 عند كل حد من حدود الدخل سالفة الذكر على التوالي. تؤكد هذه النتائج أن قوة تأثير الإنفاق الاجتماعي على التخفيف من حدة الفقر عند كل مستويات الفقر يعد أداة قوية في استراتيجيات تخفيض الفقر لمجموعة الدول النامية محل الدراسة؛ من

ناحية أخرى فإن هذه النتائج تتفق مع نتائج الدراسات التجريبية سالفة الذكر والتي أثبتت الارتباط الكبير بين الإنفاق الاجتماعي والفقر.

بالنظر إلى المواصفتين ٢، ٣ في كلا الجدولين حيث يتفاعل متغير الإنفاق الاجتماعي مع المتغيرين *Gov.index* وPF على التوالي، نجد أنه قد تم تضمين المتغيرين الأخيرين بشكل مستقل في هاتين المواصفتين وذلك لالتقاط تأثيراتهما المباشرة على الفقر. من الأرقام الواردة، تتضح نتيجتين هامتين الأولى، أن التفاعل بين الإنفاق الاجتماعي ومؤشر الحوكمة *Gov.index* له أثر هام ومعنوي، كما أن له إشارة سالبة وذلك عند كل مستوى من مستويات الفقر ولكلا المؤشرين. تتسق هذه النتيجة مع ما توصلت إلية بعض الدراسات التي تم ذكرها أعلاه Gupta et al. (2000); Rajkumar and Swaroop (2008) كما أن هذه النتيجة تمثل إسهاماً في هذا الجانب من الدراسات من خلال تسليطها الضوء على الكيفية التي تؤثر بها الحوكمة كقناة هامة تؤثر على العلاقة بين الإنفاق الاجتماعي والفقر. بالإضافة إلى ما سبق، توضح النتائج أنه في ٥ مواصفات من ٦ كانت هناك علاقة قوية نسبياً وذات إشارة سلبية بين الإنفاق الاجتماعي وحالة الحرية السياسية وذلك عند مستويات الفقر المختلفة في كلا المؤشرين. فكلما زادت درجة الحرية السياسية كلما كانت فعالية الإنفاق الاجتماعي أعلى في تخفيض الفقر. تسهم هذه النتيجة في الدراسات المعنية من خلال إظهار أن الديمقراطية تؤثر على الفقر ليس فقط من خلال توجيه المزيد من الموارد الحكومية نحو القطاعات الاجتماعية بهدف إعادة توزيع الدخل Huber et al. (2008), Isham et al. (1997), Lee (2005), Vollmer and Ziegler (2009)، وإنما أيضاً من خلال تحسين فعالية هذه الموارد. ممّا سبق يمكننا الاستنتاج بأن نظم الحكم السيئة وغير الحرة لها أثار مثبطة لجهود تخفيض الفقر؛ فكما هو ملاحظ من الجدول (١) أعلاه أن القيمة المتوسطة لهذا المؤشر تقع أدنى المستويات المعتبرة بما يشير إلى أن الحرية السياسية في عينة الدول محل الدراسة وخلال الفترة المعنية هي حرية جزئية.

بالإضافة إلى المتغيرات سالفة الذكر، فإن إشارات المعاملات المقدرة لكل من التضخم *INF*، والبطالة *UNEMP*، ومدفوعات خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات *DEBT SER./EXP* تتفق مع الإشارات التي تم توقعها في ضوء التحليل المتقدم، حيث ترتبط هذه المتغيرات بشكل إيجابي ومعنوي بالفقر في معظم المواصفات في الجدولين ٢أ و٢ب. كما يلاحظ بأن هذه العلاقة تظل ثابتة مع المستويات المختلفة للفقر.

بالإضافة إلى ما سبق، تُظهر النتائج أثراً معنوياً وسلبياً للائتمان المحلي الذي تُقدمه البنوك للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي *CREDIT/GDP* على الفقر، وذلك عند كل مستويات الفقر. تؤكد هذه النتيجة ما توصلت إليه الدراسات المعنية من أن التنمية المالية لها أهمية كبيرة في التخفيف من حدة الفقر Linyang (2018), Omar and Inaba (2020), Rewilak (2017). وعليه فإن هذه النتيجة تتسق مع التوقعات الخاصة بأن تعزيز الوصول إلى الائتمان من قبل القطاع المصرفي هو أداة فعالة لمكافحة الفقر في الدول النامية.

بالنسبة لمتغير النمو السكاني *POP*، فإن النتائج تظهر أن هذا المتغير كان معنوياً فقط مع مستوى الفقر المدقع؛ بينما انخفضت معدلات الفقر مع ارتفاع معدلات النمو السكاني وذلك عند مستويي الفقر

المنخفض والمتوسط. من ناحية أخرى فإن هذه العلاقة تفقد أهميتها الاحصائية إذا ما استخدمنا فجوة الفقر كمؤشر للفقر. تدعم هذه النتائج من وجود علاقة غير خطية بين النمو الديموغرافي والفقر؛ تثري هذه النتيجة الدراسات التجريبية السابقة في هذا المجال مثل دراسة كل من Birdsall and Griffin (1988), Eastwood and Lipton (1999), and Wietzke (2020)

تظهر النتائج أيضاً مجموعة من الأدلة التي تدعم التوقعات المسبقة بأن معدلات الفقر قد ترتفع بشكل أكبر في الدول النامية التي ترتفع فيها نسبة *RENT*. وهو ما يمكن إرجاعه إلى عدد من التفسيرات المحتملة، مثل عدم المساواة، والنزاعات والحروب الأهلية(Keller (2019), Ross (2006. فيما يتعلق بنسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي *FDI/GDP*، فلم تُظهر النتائج أية أهمية لهذا المتغير في التأثير على الفقر وذلك في معظم المواصفات. تتسق هذه النتيجة مع دراسة Magombeyi and Odhiambo (2017) والتي استهدفت عرض نتائج الدراسات المعنية في هذا الشأن؛ فمن بين العديد من الدراسات التي تم تجميعها، وَجَد عدد منها أن الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر سلبي أو غير معنوي على تقليل معدلات الفقر. من ناحية أخرى، فإنه يمكن النظر إلى أن انخفاض مستوى نسبة *FDI/GDP* في عينة الدول محل الدراسة (قيمة متوسطة بلغت ٢,٥% وفقًا للجدول (١) أعلاه) هو تفسير محتمل لعدم تأثير نسبة (الاستثمار الأجنبي المباشر/الناتج المحلي الإجمالي) على الفقر في هذه الدول.

بشكل عام، فإن نتائج التقديرات تقدم أدلة على ما يلي: ١) أن الدول الأكثر ثراءً تعاني من معدلات فقر أقل، ومن ثم فأن النمو الاقتصادي يعد أداة مهمة في مكافحة الفقر. ٢) الفقر والإنفاق الاجتماعي مرتبطان سلبياً، ومع ذلك فإن فعالية هذا الإنفاق في التخفيف من حدة الفقر مرتبطة إيجابياً بكل من جودة الحوكمة ووضع الحريات السياسية. ٣) مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، فإن مستوى الحوكمة وحالة الحريات السياسية في الدول النامية يجعل معدلات الفقر مرتفعة بها.

٣. تقدير النموذج باستخدام طريقة العزوم المعممة System GMM

على الرغم من أن النتائج المذكورة أعلاه تميل إلى تقديم أدلة قوية، إلا أن هناك مشكلة أخرى قد تظهر بسبب إمكانية وجود السببية العكسية reverse causality بالإضافة إلى التجانس الداخلي للمتغيرات endogeneity في المعادلتين (١)، (٢). والمشكلة الأساسية لكل من السببية العكسية والتجانس الداخلي هي أن كلاهما يؤدي إلى الارتباط بين المتغيرات التفسيرية وحد الخطأ في المعادلة وهذا يعني أن التقديرات لن تعكس معلمات مجتمع الدراسة الحقيقية وستؤدي إلى تقديرات متحيزة وارتباط زائف Florens et al. (2003). مثال ذلك إمكانية أن يعاني متغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من مشكلة التجانس الداخلي بسبب السببية العكسية مع الفقر، بالمثل، يمكن أن تنشأ السببية العكسية بين متغير الإنفاق الاجتماعي ومؤشرات الفقر، حيث غالباً ما تؤدي معدلات الفقر المرتفعة إلى توجه الحكومات نحو تخصيص المزيد من الموارد نحو قطاعات الخدمات الاجتماعية؛ هذه المشكلة يمكن أن تطال أيضاً متغيري الحوكمة والحرية السياسية، وهو ما يتوافق مع نتائج بعض الدراسات المعنية؛ مثال ذلك Acemoglu et al. (2008), Mello and Sab (2001), Wietzke (2019). كما يمكن أن تظهر مشكلة التجانس لمتغير تفسيري إذا كان يعتمد عل عوامل أخرى غير

مدرجة بالنموذج، وهو ما يمكن أن يتعلق بمعظم المتغيرات التفسيرية في المعادلتين (١) و (٢). بالإضافة إلى ما سبق، فإن مشكلة التجانس من الممّكن أن تنبع أيضاً من المتغيرات التفسيرية التي قد تقترن بالتأثيرات المرتبطة بدول محددة.

تتميز طريقة العزوم المعممة بأنها طريقة لا تشترط توزيعاً معيناً لحد الخطأ، بل تُستخدم مع أي توزيع ممّكن لحد الخطأ، ويمكن استخدامها سواءً كانت العلاقة بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع مشخصة بشكل تام أو فوق المشخصة over determined، فليس بالضرورة أن تكون هناك قيمة وحيدة للمعلمات المقدرة، إذ إن هذه الطريقة تُستخدم للحصول على أفضل تقدير لهذه المعلمات، أو على الأقل الحصول على تقدير جيد لها؛ كما تُستخدم مع النماذج الحركية حيث ينشأ في هذا النمط من النماذج ارتباطاً بين المتغير المتخلف زمنياً والحد العشوائي؛ وأخيراً لا تشترط استقلالية حد الخطأ عن بقية المتغيرات التفسيرية Green (2012).

بناء على ما سبق، فقد تم إعادة تقدير المعادلتين (١) و (٢) باستخدام طريقة العزوم المعممة، كما تم إدراج النتائج في الجدولين ٣أ و٣ب. بشكل عام، فإن هذه النتائج تتسق بشكل كبير مع النتائج التي تم التوصل إليها أنفاً؛ ويشير هذا التشابه إلى أن احتمالية وجود مشكلة التجانس تبدو صغيرة نسبياً.

النتائج الرئيسية لهذه التحليلات هي كالتالي. أولًا، تظل النتيجة التي تشير إلى أن معدلات الفقر أقل في الدول الأكثر ثراءً قائمة وقوية، بما يدعم الأدلة على أن نمو الناتج المحلي الإجمالي يلعب دوراً حاسماً في تقليل الفقر. كما تشير النتائج أيضاً إلى أن هذه النتيجة تظل سارية بغض النظر عن المؤشر ومستوى الفقر المستخدم. ثانياً، هناك علاقة عكسية ومعنوية بين الإنفاق الاجتماعي والفقر؛ فالدول التي تمتلك نسبة أعلى من الإنفاق الاجتماعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي هي أيضاً تلك التي لديها معدل فقر، وفجوة فقر أقل، وذلك بغض النظر عن مستوى الفقر.

ثالثًاً، بسبب العلاقة السلبية والمعنوية بين مؤشرات الفقر ومتغيري التفاعل، فإنه من بين خمس مواصفات من ستة تُدعم النتائج وبشكل قوي الافتراض الرئيسي بأن جودة الحوكمة والحريات السياسية لها أثر هام على التخفيف من حدة الفقر من خلال تأثيرها على فعالية الإنفاق الاجتماعي. كم تُظهر النتائج وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين الفقر في الدول النامية ومتغيري الجودة المؤسسية والحرية السياسية في هذه الدول. حيث تعود هذه النتيجة إلى المستويات المنخفضة للحوكمة والحريات السياسية بها. وتؤكد هذه النتيجة على أهمية تحسين الحوكمة وتعزيز الحريات السياسية كأجزاء مهمة ضمن استراتيجية شاملة لتقليل الفقر في هذه الدول.

وأخيراً، تُظهر المعلمات المقدرة لكل من التضخم ونسبة مدفوعات خدمة الدين إلى الصادرات، والإيرادات من الموارد الطبيعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تأثيراً قوياً مع مؤشرات ومستويات الفقر المختلفة، ممّا يؤكد النتائج السابقة بشأن هذه المتغيرات. في المقابل، يفقد متغيري النمو السكاني، وحجم الائتمان المحلي الذي تمنحه البنوك للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أهميتهما في التأثير على الفقر؛ كما يظل متغير الاستثمار الأجنبي المباشر غير معنوي، كما كان الحال مع النتائج السابقة.

٤. النتائج والتوصيات:

تمثل الدراسة الحالية جسراً يستهدف الربط بين ثلاث مجالات من الدراسات التي تُعنى بدراسة العلاقة بين الإنفاق الاجتماعي، والفقر، والبيئة السياسية والمؤسسية. حيث يساعد هذا التحليل في شرح النتائج التي تم العثور عليها في الدراسات السابقة التي لم تَظهر فيها أدلة واضحة على أن الإنفاق العام الأعلى في البلدان النامية، وخاصة على التعليم والرعاية الصحية، يترجَم إلى تخفيض حدة للفقر.

باستخدام بيانات مقطعية غير متوازنة لعينة من الدول النامية (٨٥ دولة) خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠٢٢، توصلت الدراسة إلى أن الإنفاق العام على التعليم والرعاية الصحية يقترن بشكل سلبي وقوي مع الفقر في هذه الدول. كما يظهر هذا التأثير بشكل أكثر وضوحاً في الدول التي تطبق معايير الحوكمة بشكل أفضل، وفي تلك التي تتبنى أنظمة سياسية تتسم بدرجات حرية أكبر. تظل هذه النتيجة ثابتة وقوية بصرف النظر عن مستويات الفقر والمؤشرات المستخدمة، أو المحددات الاقتصادية والاجتماعية التي قد تؤثر على الفقر. وبناءً على ذلك، فإن زيادة حجم الإنفاق العام على التعليم والصحة من غير المرجح أن يحقق التأثير المتوقع منه في خفض حدة الفقر في الدول النامية ذات الحكم الضعيف أو في تلك الدول التي تتمتع بأنظمة غير ديمقراطية. وعليه، فإن تحسين فعالية الإنفاق الاجتماعي من خلال تحسين مستويات الحوكمة وتعزيز مبادئ الديمقراطية هو أمر هام بنفس القدر الذي تمثله زيادة حجم هذا الإنفاق ضمن استراتيجيات التخفيف من الفقر المتبناة في هذه الدول.

تسلط الدراسة الحالية الضوء أيضاً على نتائج جديدة بالمقارنة مع الدراسات السابقة المعنية والتي يمكن أن تساعد الدول النامية في استراتيجياتها نحو التخفيف من حدة الفقر؛ فأولاً، يتعين أن يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد هو المحور الهام والأساسي في هذه الاستراتيجية. ثانياً، يتعين تنظيم التضخم ومعدلات البطالة والديون الخارجية بفعالية أكبر نظراً للدور الكبير الذي يلعبه ذلك في التخفيف من حدة الفقر في الدول النامية. ثالثاً، يبدو أن الإيرادات من الموارد الطبيعية، في المتوسط، قد زادت من الفقر في هذه الدول. التفسيرات الممكنة لهذه النتيجة يمكن إرجاعها إلى عدد من العوامل مثل عدم المساواة والتوزيع غير العادل للثروات، وحدوث النزاعات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي، ونقص التنويع الاقتصادي بما يجعل هذه الدول أكثر عرضة للتقلبات والصدمات الاقتصادية. رابعاً، بالنسبة للمتغيرات الأخرى التي تؤثر على الفقر والتي تم استخدامها في التحليل، مثل الاستثمار الأجنبي المباشر وتطور القطاع المالي والنمو السكاني، فإن نتائج التقديرات لم تُظهر أي دليل على وجود علاقة مهمة بين هذه المتغيرات والفقر في هذه الدول. وأخيراً، تؤكد النتائج على أن مجموعة الدول الأفريقية تمتلك أعلى معدلات للفقر مقارنة بمجموعات الدول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وجنوب وشرق آسيا، وأمريكا اللاتينية.

الملحق (١):

الجدول (أ١): الدول محل الدراسة طبقاً للمنطقة الجغرافية

المنطقة	الدول	العدد
الشرق الأوسط	الجزائر، مصر، المغرب، السودان، تونس، جمهورية	٩

وشمال أفريقيا	إيران الإسلامية، الأردن، الضفة الغربية وقطاع غزة، اليمن.	
أفريقيا	إسواتيني، إثيوبيا، أنغولا، بنين، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، كابو فيردي، جيبوتي توغو، أوغندا، زامبيا، زيمبابوي. الجابون، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، كينيا، ليسوتو، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية الكونغو، موريتانيا، ليبيريا، مدغشقر، ملاوي، مالي، موزمبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، رواندا، ساو تومي وبرينسيب، السنغال، سيراليون، جنوب أفريقيا، تنزانيا.	٣٩
جنوب وشرق أسيا	بنغلاديش، بوتان، الهند، نيبال، باكستان، سريلانكا، الصين، إندونيسيا، كوريا الجنوبية، ماليزيا، الفلبين، تايلاند، فيتنام	١٣
أمريكا اللاتينية	الأرجنتين، بليز، بوليفيا، البرازيل، تشيلي، كولومبيا، كوستا ريكا، كوبا، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، السلفادور، غواتيمالا، غيانا، هايتي، هندوراس، جامايكا، المكسيك، نيكاراغوا، بنما، باراغواي، بيرو، سانت لوسيا، أوروغواي، فنزويلا.	24

الجدول (أ٢): وصف للمتغيرات ومصادر البيانات

المتغير	وصف المتغير	المصدر
Pov. headcount ratio (PHR)	معدل نسبة الفقر، هو نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من الدخل اليومي المعادل لـ ٦,٨٥ دولار، ٣,٦٥ دولار، ٢,١٥ دولار على التوالي، بالأسعار الدولية لعام ٢٠١٧.	البنك الدولي
Pov. gap (PG index)	فجوة الفقر، هو النقص المتوسط في الدخل عن الحدود اليومية للدخل ٨٥ دولار، ٣,٦٥ دولار، ٢,١٥ دولار بالأسعار الدولية لعام ٢٠١٧.	
Social	الإنفاق الاجتماعي، يُقاس بواسطة الإنفاق العام على التعليم والصحة، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.	
per capita GDP	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٥)	
CREDIT/GDP	الائتمان المحلي الذي تُقدمه البنوك للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	

FDI/GDP	نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي	
DEBT SER./EXPORT	نسبة خدمات الدين العام الخارجي إلى الصادرات	
INF	معدل التضخم السنوي	
RENT	الإيرادات من الموارد الطبيعية (الغاز والنفط) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	
POP	معدل النمو السكاني	
UNEMP	معدل البطالة كنسبة من إجمالي القوة العاملة	
Gov. index	مؤشر الحوكمة، كبديل لجودة المؤسسات. يتم حساب هذا المؤشر بناءً على متوسط ستة مؤشرات فرعية مذكورة في قاعدة بيانات مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI) وهي: الصوت والمساءلة، جودة التنظيم، سيادة القانون، مكافحة الفساد، الاستقرار السياسي وعدم وجود العنف، وفعالية الحوكمة. يتم قياس المؤشر على مقياس من -٢,٥ إلى ٢,٥، حيث تشير القيم الأعلى إلى وجود مؤسسات أكثر فعالية.	
PF	وضع الحريات السياسية، المقدم من منظمة Freedom House، والذي يُستخدم غالبًا كبديل للديمقراطية؛ حيث يشير إلى مدى حرية الدول سياسياً وفقاً للحقوق السياسية والحريات المدنية. يتم تصنيف الدول بناءً على ما إذا كانت "غير حرة"، "حرة جزئياً"، أو "حرة تمامًا"، ونستخدم القيم ٠ و١ و٢ لتمثيل حالات هذه الدول الثلاث على التوالي.	Freedoom House

الملحق (٢):

جدول (٢أ): نتائج التقدير للعلاقة بين الفقر والإنفاق الاجتماعي والبيئات المؤسسية والسياسية في الدول النامية

	DV: ln (PHR)								
	At $6.85 per day			At $3.65 per day			At $2.15 per day		
IV	(1)	(2)	(3)	(1)	(2)	(3)	(1)	(2)	(3)
ln	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	0.441	0.404	0.432	0.710	0.66	0.901*	0.887	0.908	0.709
ln(So	-	-	0.069	-	-	-	-	-	-
	0.071	0.185	***	0.210	0.40	0.0589	0.100	0.532	0.201
Gov.		0.731			0.65			0.998	
		***			***			***	
*Gov**		-			-			-	
		0.209			0.20			0.693	
PF			-			0.210*			0.431
			0.227			*			**
*PF*i*			-			-			-
			0.214			0.1094			0.241
ln(IN	0.0	0.031	0.037	0.064	0.05	0.0592	0.060	0.052	0.050
F)	٢٩٧**	0***	?***	1***	31**	***	?***	?***	1*
ln(U	0.015	0.338	0.056	0.018	0.13	-	0.285	0.310	0.372
NFM	6	***	6***	1***	3***	0.110*	***	***	***
POP	-	-	-	-	-	-	0.255	0.270	0.211
	0.064	0.051	0.060	0.048	0.59	0.0602	***	***	***

تابع جدول (٢أ): نتائج التقدير للعلاقة بين الفقر والإنفاق الاجتماعي والبيئات المؤسسية والسياسية في الدول النامية

	DV: ln (PHR)								
	At $6.85 per day			At $3.65 per day			At $2.15 per day		
IV	(1)	(2)	(3)	(1)	(2)	(3)	(1)	(2)	(3)
In (Rent	0.0671***	0.048 8***	0.0441***	0.049 4***	0.051 1***	0.0582***	0.142***	0.025 5	0.201***
In(DEBT	0.0517***	0.046 6***	0.0731***	0.069 9***	0.062 4***	0.210*	0.066 1***	0.052 7***	0.195***
In(CREDI	-0.175*	-0.151	-0.157*	-0.299	-0.301	-0.250*	-0.368	-0.340	-0.308
In(FDI/G	0.0022 1	-0.001	0.0121	-0.011	-0.019	0.0077	0.027 0	0.009 11	0.011 5
Middle	-0.197*	-0.031	-0.201*	-0.330	-0.285	-0.395*	-0.301	-0.210	-0.511
South & Latin Am	-0.317*	-0.177 (0.154	-0.301*	-0.270	-0.312	-0.298*	-0.164	-0.152	-0.389
Cons	-0.387*	-0.399	-0.405*	-0.361	-0.388	-0.391*	0.301***	0.291***	-0.029
	6.279*	6.150	5.916*	7.683	7.781	7.813*	8.910	9.645	7.228

Note: The estimations are conducted using panel data analysis. Robust standard errors, which account for heteroskedasticity and autocorrelation, are reported in parentheses. The symbols *, **, and *** denote statistical significance at the 1%, 5%, and 10% levels,

جدول (٢ب): نتائج التقدير للعلاقة بين الفقر والإنفاق الاجتماعي والبيئات المؤسسية والسياسية في الدول الثامية باستخدام

DV: ln (PG index))

IV	At $6.85 per day			At $3.65 per day			At $2.15 per day		
	(1)	(2)	(3)	(1)	(2)	(3)	(1)	(2)	(3)
ln (per capita	-	-	-0.699	-	-	-	-	-	-
ln(Social)	-	-	0.0703	-	0.389	-	-	-	-
Gov. index		0.697			0.725			1.515	
*Gov*in(Socia*		-			-			-	
PF			0.227*			0.134*			-
*PF*in(Social*			-			-			0.078
ln(INF)	0.0427	0.044	0.0522	0.062	0.060	0.697*	0.045	0.059	0.051
ln(UNEMP)	0.166*	0.141	0.111*	0..301	0.271	0.207*	0.302	0.422	0.381
POP	-	-	-	0.007	-	-	0.201	0.255	0.200
	0.0055	0.029	0.028	87	0.039	0.0398	**	***	**

تابع جدول (٢ب): نتائج التقدير للعلاقة بين الفقر والإنفاق الاجتماعي والبيئات المؤسسية والسياسية في الدول النامية باستخدام

DV: ln (PG index))									
	At $6.85 per day			At $3.65 per day			At $2.15 per day		
IV	(1)	(2)	(3)	(1)	(2)	(3)	(1)	(2)	(3)
ln (Rent)	0.0401	0.031	0.0451	0.041	0.061	0.0142	-	0.038	-
	**	*	***	**	***	**	0.099	**	0.072
ln(DEBT	0.0610	0.055	0.0627	0.894	0.644	0.0991	0.033	0.410	0.039
SER /EXPORT)	***	0***	***	***	***	***	*	0.03	9
ln(CREDIT/GDP)	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	0.260*	0.234	0.227*	0.344	0.310	0.300*	0.320	0.534	0.410
ln(FDI/GDP)	-	-	-	-	-	-	0.005	0.038	0.005
	0.0135	0.017	0.0193	0.003	0.040	0.0227	31	1	17
Middle East & North Africa	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	0.401*	0.117	0.372*	0.593	0.526	0.671*	0.922	0.841	1.118
South & East Asia	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	0.357*	0.304	0.298*	0.420	0.440	0.402*	0.537	0.667	0.589
Latin Am.	-	-	-	-	-	-	0.399	0.267	0.292
	0.298*	0.344	0.308*	0.052	0.099	0.0827	***	*	0.15
Constant	7.431*	7.572	7.276*	9.482	9.739	9.531*	9.910	9.537	9.976

Note: The estimations are conducted using panel data analysis. Robust standard errors, which account for heteroskedasticity and autocorrelation, are reported in parentheses. The symbols *, **, and ***

جدول (٣): نتائج تقدير طريقة العزوم المعممة للعلاقة بين الفقر والإنفاق الاجتماعي والبيئات المؤسسية والسياسية في الدول

	DV: ln (PHR)								
	At $6.85 per day			At $3.65 per day			At $2.15 per day		
IV	(1)	(2)	(3)	(1)	(2)	(3)	(1)	(2)	(3)
In (per capita GDP)	-1.415*	-0.212	-0.0918*	-1.892	-1.832	-1.2917	-2.527	-1.926	-1.621
In(Social)	-0.0428	0.065	0.0812	-0.062	0.137	0.168*	-0.052	0.171	0.142
		***	***		***	**		*	*
In(UNEMP)	0.372*	0.150	0.0681	0.631	0.381	0.0822	0.981	0.819	0.431
	(0.224	**	(0.062	**	**	(0.152	**	**	**
POP	-0.0508	-0.047	-0.0828	-0.173 (0.425	0.035 2	0.228 (0.392	0.281 (0.22	0.637 (0.19	0.699 **

تابع جدول (١٣): نتائج التقدير باستخدام طريقة العزوم المعممة للعلاقة بين الفقر والإنفاق الاجتماعي والبيئات المؤسسية والسياسية في الدول النامية باستخدام مؤشر "معدلات شدة الفقر"

DV: ln (PHR)									
	At $6.85 per day			At $3.65 per day			At $2.15 per day		
IV	(1)	(2)	(3)	(1)	(2)	(3)	(1)	(2)	(3)
ln (Rent)	0.631***	0.247**	-0.0133	0.696**	0.588**	-0.142	0.869**	0.376**	-0.195
	(0.220)	(0.0691)	(0.0691)	(0.276)	(0.229)	(0.127)	(0.345)	(0.143)	(0.143)
ln(DEBT SER./EXPORT)	0.0736	0.179**	0.312***	0.799	0.516**	0.731***	0.169	0.810**	0.636***
	(0.331)	(0.0901)	(0.0612)	(0.453)	(0.202)	(0.141)	(0.451)	(0.346)	(0.215)
ln(CREDIT/GDP)	0.637	0.0146	-0.227	1.337	0.496	-0.0560	1.544	1.192**	0.463
	(0.109)	(0.0627)	(0.530)	(0.173)	(0.141)	(0.141)	(0.331)	(0.0209)	(0.584**)
ln(FDI/GDP)	0.221	0.0623	0.261***	0286	0.0447	0.431***	0.138	-	0.584**
	(2.127))	(0.596)	(0.530)	(2.569)	(1.228)	2.692*** (1.022)	(2.442)	(1.822)	(1.251)
Middle East & North Africa	3.117*	-0.911	-1.881	-2.118	-1.928	-	-3.991	-.0722	-2.285*
	(1.341)	(0.599)	(411)	(1.926)	(1.535)	0.737 (0.722)	(3.245)	2.917* (1.911)	1.238 (0.699)
South & East Asia	-1.557	-0.827	0.691	-2.994	-2.228		-3.091		
	(0.734)	(0.421)	(0571)	(1.451)	(649)	0.617 (0.286)	(1.773)	1.221 (1.316)	2.424** (0.714)
Latin Am.	0.961	0.337	0.516	1.187	0.728		2.022		
	10.91*** (2.127)	9.712** (1.896)	9.163*** (1.896)	17.12** (6.569)	16.87** (6.228)	10.364** (3.722)	17.34** (6.442)	17.99** (6.822)	12.73** (4.251)
Centonate									
AR2/Hansen	0.95/0.40	0.74/0.29	0.91/0.20	095/0.44	0.86/0.18	0.93/0.15	095/0.45	0.91/0.17	0.85/0.12

Note: *, **, and *** denote statistical significance at the 1%, 5%, and 10% levels, respectively. AR2 refers to the

جدول (٣ب): نتائج التقدير باستخدام طريقة العزوم المعممة للعلاقة بين الفقر والإنفاق الاجتماعي والبيئات المؤسسية والسياسية

DV: ln (PG index))

IV	At $6.85 per day			At $3.65 per day			At $2.15 per day		
	(1)	(2)	(3)	(1)	(2)	(3)	(1)	(2)	(3)
In (per capita	-	-	-	-	-	-	-	-	-
In(Social)	-	-	1.101	-	-	3.010	-	-	-
Gov. index		4.142 ***			5.306 ***			5.173 ***	
*Gov*in(Social)*		- 1.191			- 1.962			- 2.991	
PF			2.134 ***			4.257* **			0.617
*PF*in(Social)*			- 1.721			- 2.409*			0.324
In(INF)	-.0477 (0.073	0.061 1***	0.139 ***	- 0.051	0.221 ***	0.314* **	- 0.209	0.167 (0.11	0.251 ***
In(UNEMP)	0.581 **	0.406 ***	0.069 2	1.124 ***	0.892 ***	0.134 (0.218	1.940 ***	1.361 ***	0.437 (0.22
POP	- 0.067	0.041 9	0.040 7	- 0.079	0.301 (0.46	0.274 (0.391	0.342 (0.53	0.313 (0.51	0.579 ***

تابع جدول (٣ب): نتائج التقدير باستخدام طريقة العزوم المعممة للعلاقة بين الفقر والإنفاق الاجتماعي والبيئات المؤسسية

DV: ln (PG index)									
	At $6.85 per day			At $3.65 per day			At $2.15 per day		
IV	(1)	(2)	(3)	(1)	(2)	(3)	(1)	(2)	(3)
ln (Rent)	0.709	0.387	-	0.835	0.502	-0.155	0.837	0.305	0.0.1
ln(DEBT	0.113	197*	0.512	0.056	0.436	0.831*	-	0.152	0.137
ln(CREDIT/GDP)	0.692	0.312	-	1.302	0.737	0.422	1.119	1.788	0.630
ln(FDI/GDP)	0.108	0.868	0.332	0.147	0.086	0.505	0.120	-	-
Middle East &	-2.416	-	0.724	-	-	0.713	-	-	-
North Africa	(1.137	1.037	(0.661	5.103	2.692	(0.829	4.860	4.117	0.435
South & East Asia	2.627	0.473	-	3.736	0.439	-	5.533	-	-
Latin Am.	1.576	0.516	0.283	2.520	1.187	0.887	2.111	1.152	1.682
Constant	15.25	12.13	8.136	20.17	15.97	10.88*	18.64	17.82	12.07
AR2/Hansen	0.96/0	0.74/	0.91/0	095/0	0.86/	0.91/0	0.96/	0.86/	0.87/

Note: *, **, and *** denote statistical significance at the 1%, 5%, and 10% levels, respectively. AR2 refers to the Arellano-Bond test for second-order autocorrelation, while the Hansen test (HANSEN) evaluates overidentifying restrictions. The variables ln(per capita GDP), ln(SOCIAL), ln(FDI

المراجع:

Acemoglu, D., & Robinson, J. (2008). The role of institutions in growth and development. Working paper No. 10. The World Bank, the Commission on Growth and Development.

Ali, H., & Sami, S. (2016). Inequality, Economic Growth and Natural Resources Rent: Evidence from the Middle East and North Africa. Researchgate publication. DOI: 10.1057/9781137529718_4.

Anderson, E., Jalles d'Orey, M. A., Duvendack, M., & Esposito, L. (2018). Does government spending affect income poverty? A meta-regression analysis. World Development, 103, 60–71.

Beck, T., Kunt, A. D., & Levine, R. (2004). Finance, Inequality and Poverty: Cross-Country Evidence. World Bank Policy Research, Working Paper 3338.

Becker, G. S. (1964). Human capital: A theoretical and empirical analysis, with special reference to education. NBER Working Paper 1964.

Birdsall, N., & Griffin, C. (1988). Fertility and poverty in developing countries. Journal of Policy Modelling, 10(1), pp. 29–55.

Cardoso, E. (1992). Inflation and poverty. NBER Working Paper 4006.

Castro-Leal, F., Dayton, J., Demery, L., & Mehra, K. (1999). Public spending on health care in Africa: Do the poor benefit?. World Bank Research Observer, 14(1), 49–72.

Coady, D., Grosh, M., & Hoddinott, J. (2006). Targeting of transfers in developing countries. World Bank.

Davoodi, H., Tiongson, E., & Asawanuchit, S. (2010). Benefit incidence of public education and health spending worldwide: Evidence from a new database. Poverty and Public Policy, 2(2), 5–52.

Demery, L. (2000). Analyzing the incidence of public spending. In F. Bourguignon, & L. Pereira (Eds.), The impact of economic policies on poverty and income distribution. World Bank & Oxford University Press.

Easterly, W., & Stanley, F. (2001). Inflation and the poor. Journal of Money, Credit and Banking, 33(2), 160–178.

Eastwood, R., & Lipton, M. (1999). The impact of changes in human fertility on poverty. Journal of Development Studies, 36(1), 1–30.

Fiseha, H., & Nino-Zarazua, M. (2017). Does social spending improve welfare in low-income and middle-income countries?. Journal of International Development, 30(3), 367-398.

Florens, Jean-Pierre & Heckman, James J. & Meghir, Costas & Vytlacil, Edward, 2003. "Instrumental Variables, Local Instrumental Variables and Control Functions," IDEI Working Papers 249, Institut d'Économie Industrielle (IDEI), Toulouse.

Gupta, S., & Verhoeven, M. (2001). The efficiency of government expenditure: Experiences from Africa. Journal of Policy Modeling, 23, 433–467.

Gupta, S., Davoodi, H. R., & Alonso-Terme, R. (1998). Does corruption affect income inequality and poverty?. IMF WP 98/76.

Gupta, S., Davoodi, H. R., & Tiongson, E., (2000). Corruption and the provision of health care and education services. IMF WP/00/116.

Gupta, S., Verhoeven, M., & Tiongson, E. (2002). The effectiveness of government spending on education and health care in developing and transition economies. European Journal of Political Economy, 18, 717–737.

Gupta, S., Verhoeven, M., & Tiongson, E. (2003). Public spending on health care and the poor. Health Economics, 12, 685–696.

Gylfason, T. (2001). Natural Resources, Education and Economic Development. European Economic Review, Vol. 45, 847–59.

Hasan, R., Mitra, D., & Ulubasoglu, M. A. (2006). Institutions and Policies for Growth and Poverty Reduction: The Role of Private Sector Development. ERD Working Paper Series 82.

Hossain, E., Jalal, J. E., Saha, J. K., and Sharmin, E. (2021). Effects of credit on national and agricultural GDP, and poverty: a developing country perspective. Researchgate publication, DOI:10.1007/s43546-021-00146-6.

Huber, E., Mustillo, T., & Stephens, J. D. (2008). Politics and social spending in Latin America. The Journal of Politics, 70(2), 420–436.

Isham, J., Kaufmann, D., & Pritchett, L. H. (1997). Civil liberties, democracy, and the performance of government projects. World Bank Economic Review, 11, 219–242.

Kaufmann, D., Kraay, A., & Zoido-Lobaton, P. (1999). Aggregating governance indicators. Policy Research Working Paper 2195. World Bank.

Keller, M. (2019). Wasted windfalls: Inefficiencies in health care spending in oil rich countries. WP series 08- 2019. US University of Sussex, Business School.

Korzeniewicz, R. & Moran, T. (2005). Theorizing the Relationship Between Inequality and Economic Growth, Theory and Society, Vol. 34, No. 3, 277–316.

Kwon, H. J., & Kim, E. (2014). Poverty reduction and good governance: Examining the rationale of the millennium development goals. Development and Change, 45(2), 353–375.

Lee, C. S. (2005). Income inequality, democracy, and public sector size. American Sociological Review, 70, 158–181.

Linyang, L. (2018). Financial inclusion and poverty: The role of relative income. China Economic Review, 52(December), 165–191.

Magombeyi, M. T., & Odhiambo, N. M. (2017). Foreign direct investment and poverty reduction. Comparative Economic Research, 20(2), 73–89.

Mello, L., & Sab, R. (2001). Government spending and, rights, and civil liberties. IMF WP/00/205.

Mincer, J. (1974). Schooling, experience, and earnings. NBER Working Paper, 1974.

Naceur, S. & Zhang, R. (2016). Financial Development, Inequality and Poverty: Some International Evidence. IMF WP, Vol. 16, No. 32.

Ncube, M., Anyanwu J., & Hausken K. (2013). Inequality, Economic Growth, and Poverty in the Middle East and North Africa (MENA). African development bank group, working paper series, No. 195.

Neary, J. P. & van Wijnbergen, S. (eds) (1986). Natural Resources and the Macroeconomy, Cambridge, MA: The MIT Press.

Nora, L. (2013). The impact of taxes and social spending on inequality and poverty in Argentina, Bolivia, Brazil, Mexico, Peru and Uruguay: An overview. ECINEQ WP 2013-315.

Omar, M. A., & Inaba, K. (2020). Does financial inclusion reduce poverty and income inequality in developing countries? A panel data analysis. Journal of Economic Structures, 9(37), 1–25.

Pritchett, L., & Kaufmann, D. (1998). Civil liberties, democracy, and the performance of government projects. Finance and Development, 35, 26–29.

Rajkumar, A. S., & Swaroop, V. (2008). Public spending and outcomes: Does governance matter? Journal of Development Economics, 86, 96–111.

Rewilak, J. (2017). The role of financial development in poverty reduction. Review of Development Finance, 7(2), 169–176.

Rizk, R., & Ben Slimane, M. (2018). Modelling the relationship between poverty, environment, and institutions: A panel data study. Environmental Science and Pollution Research, 25(3), 31459–31473.

Ross, L. M. (2006). A closer look at oil, diamonds, and civil war. Annual Review of Political Science, 9, 265–300.

Sachs, J. D. & Warner, A. M. (2001). The Curse of Natural Resources, European Economic Review, vol. 45, 827–38.

Stijns, J. P. (2003). An Empirical Test of the Dutch Disease Hypothesis using a Gravity Model of Trade, International Trade 0305001, EconWPA.

Talukdar, S. R., (2012) the effect of inflation on poverty in developing countries: A panel data analysis. Researchgate.

Tebaldi, E., & Mohan, R. (2010). Institutions and poverty. Journal of Development Studies, 46(6), 1047–1066.

Vollmer, S., & Ziegler, M. (2009). Political institutions and human development: Does democracy fulfil its constructive' and 'instrumental' role? Policy Research Working Papers. The World Bank, January.

Wietzke, F.-B. (2019). Poverty reduction and democratization—New cross-country evidence. Democratization, 26(3), 1–24.

Wietzke, F.-B. (2020). Poverty, inequality, and fertility: The contribution of demographic change to global poverty reduction. Population and Development Review, 46(1), 65–99.

Zhuang, J., Gunatilake, H., Niimi, Y., Khan, M. E., Jiang, Y., Hasan, R., Khor, N., Lagman-Martin, A. S., Bracey, P., & Huang, B., (2009). Financial Sector Development, Economic Growth, and Poverty Reduction: A Literature Review. ADB Economics, Working paper series, No. 173.